



الجلسة 10031

الجمعة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، الساعة 16/20
نيويورك

الرئيس السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي)

الأعضاء:

باكستان السيد جادون
بنما السيد ألفارو دي ألبا
الجزائر السيد بن جامع
جمهورية كوريا السيد تشا
الدانمرك السيدة لاندي
سلوفينيا السيد بونيكفار
سيراليون السيد جورج
الصومال السيد محمد يوسف
الصين السيد فو كونغ
غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت
فرنسا السيد بونافون
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
الولايات المتحدة الأمريكية السيد والتز
اليونان السيدة بالتا

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس
الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)
تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2025/595)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر
المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة 16/20.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان 19 كانون الثاني/يناير 2016 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2025/595)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة كولومبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/595 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/693 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بمشاركة الممثلة الدائمة لكولومبيا في جلستنا.

وتؤكد المملكة المتحدة مجدداً دعمها الثابت للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. على مدى العقد الماضي، كان لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا دور حاسم في تنفيذ اتفاق السلام، ودعم الموقعين والمجتمعات المحلية في إعادة الإدماج والمصالحة. وينبغي أن تتطور ولاية البعثة بما يتماشى مع الوضع على أرض الواقع، حتى تتمكن من تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في رصد تنفيذ عملية السلام بشكل كامل. لذلك يركز مشروع القرار المعروض علينا (S/2025/693) مهام البعثة على الدوافع الأساسية للنزاع في كولومبيا، مع الاستمرار في الدعوة إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

وستستمر المملكة المتحدة في دعم العدالة الانتقالية في كولومبيا التي لا تزال حيوية للمصالحة والسلام المستدام. يشمل ذلك دعمنا للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام الذي أصدر أحكاماً تاريخية هذا العام. إننا نحیی عمل الجهاز القضائي ونرحب بالتقدم المحرز في تحقيق العدالة والمساءلة للضحايا. كما سنواصل دعم نهج للسلام يشمل الجميع في كولومبيا، بما في ذلك السكان الأصليون والكولومبيون من أصل أفريقي الذين لديهم معرفة عميقة بأراضيهم وثقافتهم وديناميكيات النزاع. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء سلام دائم.

ونحث مجلس الأمن على مواصلة شراكته الطويلة الأمد من أجل السلام مع الشعب الكولومبي، ونأمل أن ينضم إلينا أعضاء المجلس في التصويت تأييداً لمشروع القرار هذا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليونان.

المعارضون:

لا أحد

المتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): حصل مشروع القرار على 13 صوتاً مؤيداً من دون معارضة، وامتنع عضوان عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2798 (2025).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد والتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد السلام والأمن في كولومبيا، ونريد أن نوضح ذلك بجلاء وأن نسجله في المحضر.

وتماشياً مع الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس ترامب بشأن مشاركة الولايات المتحدة في المنظمات المتعددة الأطراف، شددت الولايات المتحدة على أن الأمم المتحدة بحاجة إلى التركيز وإعادة التركيز على دورها في صون السلام والأمن وتخفيف العبء المالي لأنشطتها الذي لا يقع على عاتق دافعي الضرائب في الولايات المتحدة فحسب، بل على عاتق دافعي الضرائب في جميع بلداننا وجميع الدول الأعضاء. لقد ألفت جميع حكوماتنا، جميعنا هنا، العديد من الخطابات حول أن هذه البعثات غالباً ما تستمر لفترة أطول مما ينبغي، وتحاول القيام بالكثير، وتكلف الكثير، ولا يمكن تحملها مالياً ولا ترتبط بعملية سياسية حقيقية وواقعية. لقد حان الوقت لنجعل أفعالنا تتوافق مع أقوالنا. ولنعمل على تمكين الأمم المتحدة من استعادة الإمساك بالدفة لتوجيه العالم حقاً نحو السلام والأمن.

لذا، وفي هذا الصدد، فإننا نقدر جهود القائمين على الصياغة لتقليص ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا التي توسعت إلى أبعد بكثير من نطاقها الأصلي المقصود. ومن خلال إعادة تركيز بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على مهمتها الأساسية المتمثلة في التحقق من تسريح القوة الشعبية الثورية البديلة، فإننا نمكّن الأمم المتحدة من القيام بما نعلن جميعاً أننا نريدها أن تقوم به. ومع ذلك، لا يزال لدى الولايات المتحدة تحفظات كبيرة على عملية السلام في كولومبيا، بما في ذلك تدهور الوضع الأمني وخطر

إفلات الإرهابيين ومهربي المخدرات من العقاب. وعلى وجه الخصوص، فإن أولويات سياسة الرئيس بيترو أوريغو عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن، في كولومبيا والمنطقة والعالم، هي أولويات في غير محلها وغير مسؤولة وساهمت في زيادة عدم الاستقرار والعنف في كولومبيا.

نتيجة لذلك، لا يمكننا تأييد هذا القرار (القرار 2798 (2025)). في ظل قيادة الرئيس ترامب، لم تعد الولايات المتحدة مستعدة للتنازل عن مواقفنا بشأن الأمن والعدالة باسم عملية سلام معيبة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم السلام والعدالة في كولومبيا، وعلاقتنا مع شعب كولومبيا ومؤسساته قوية وستبقى قوية لفترة طويلة بعد مغادرة الرئيس بيترو أوريغو لمنصبه، والتخلي عن سياساته الفاشلة. ولتحقيق هذه الغاية، نتطلع إلى العمل مع حكومة كولومبيا المستقبلية وفهم أولوياتها في مجال السلام والأمن وبالتالي دور بعثة الأمم المتحدة هذه في دعم تلك الأهداف.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نرحب بوفد كولومبيا الذي يشرفنا بحضوره بعد ظهر هذا اليوم. كما نشكر المملكة المتحدة على قيادتها الفعالة خلال هذه العملية الهامة.

يُعتبر الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم لعام 2016 علامة فارقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من حيث الحوار والتفاهم المتبادل وإظهار كيف يمكن لأطراف النزاع التغلب على خلافاتهم لصالح السلام والرفاه الجماعيين. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق النهائي نفسه، وبهدف تعزيزه ووضع تنفيذه تحت رقابة المجتمع الدولي، طلب تحديداً أن يقوم مجلس الأمن بدور التحقق. ولحسن الحظ، وافقت هذه الهيئة، وفاءً بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على مد يد العون لكولومبيا من خلال إنشاء بعثة التحقق.

إن السلام في كولومبيا يعني السلام في بنما والمنطقة ككل. وبناءً على ذلك، وفي حين سرنا تجديد ولاية بعثة التحقق لمدة عام آخر، إلا أننا يجب أن نعرب عن اعتراضنا على استبعاد الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية والتحقق من الجزاءات التي أصدرها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام من ولايتها. وبالإضافة إلى أن الجزاءات التي يفرضها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وطبيعتها التصالحية تمثل نموذجاً فريداً من نوعه جديراً بالاهتمام، وقد حازت بالفعل على اعتراف عالمي لمساهمتها في المصالحة، فإن هذه الهيئة الخاصة بالعدالة الانتقالية، إلى جانب الدعم الحازم من المجلس، تشكل جزءاً أساسياً من الإطار التنظيمي الذي اعتمدت عليه الأطراف المتعاقدة السامية منذ توقيع الاتفاق.

ونحن على ثقة بأن دعم المجتمع الدولي الواسع للاتفاق النهائي ونظامه الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار سيسمح للمنظمات الأخرى بالمساهمة في ملء الفراغ الذي نشأ اليوم للأسف، وبالتالي تعزيز الدعم الدولي لجهود كولومبيا لتحقيق سلام دائم وشامل.

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا التعليق بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 1+3)، وهي الجزائر وسيراليون والصومال وبلدي غيانا.

إننا نرحب باتخاذ القرار 2798 (2025) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، ونعترف بجهود المملكة المتحدة في تيسيرها القدير للمفاوضات. ونرحب بمشاركة الممثلة الدائمة لكولومبيا في هذه الجلسة.

ونحيط علماً بالرسالة الواردة من ممثلي المنظمات والسلطات الإثنية والمنظمات الشعبية والشعبوية، والرسالة الموجهة من الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، مؤكدين على أهمية بعثة التحقق وجميع جوانب عملها الحالي. وتعلق مجموعة 1+3 بأهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لاتفاق السلام النهائي في كولومبيا وعلى عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في مرافقة تلك العملية.

عندما قام مجلس الأمن بزيارة كولومبيا العام الماضي، شهدنا بشكل مباشر تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016 والنجاحات المرتبطة به والتحديات القائمة. كما استمعنا من مختلف أصحاب المصلحة عن دعمهم للبعثة. لذلك أسعدنا أن المجلس قد وافق على تمديد ولاية البعثة لمدة عام إضافي حتى تتمكن من مواصلة عملها. يبرهن تجديد ولاية البعثة على التزام المجلس بمواصلة دعم حكومة وشعب كولومبيا في سعيهما لتحقيق السلام المستدام، بما في ذلك في مواجهة الانتكاسات والتحديات. ونشجع حكومة كولومبيا على مواصلة البناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن وناشد المجتمع الدولي مواصلة دعم الشعب الكولومبي.

وعلى الرغم من تأييدنا لاتخاذ القرار، إلا أننا نشعر بخيبة أمل لعدم التمكن من تجديد جميع جوانب ولاية البعثة. إن واحداً من العناصر الرئيسية المفقودة هو التفويض بمراقبة تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وهو ما يثير قلقاً بالغاً لدى مجموعة 1+3، خاصةً بالنظر إلى بطء وتيرة تنفيذ هذا الفصل من الاتفاق. ونشعر بخيبة أمل لعدم التوصل إلى توافق في الآراء، على الرغم من مطالب غالبية أعضاء المجلس، للإبقاء على هذا الجانب من عمل البعثة. وفي سياق متصل، نأسف لعدم إمكانية الإبقاء على الإشارات إلى مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي، وهم الأكثر تضرراً من النزاع. وقد وصف التقرير تلو الآخر المقدم إلى المجلس بتفصيل كبير كيف تتأثر هذه المجتمعات بشكل غير متناسب. ولا يزال أفرادها يتعرضون للقتل والتهجير القسري. سيؤدي النص الذي تم اعتماده اليوم إلى أن تكون البعثة أقل فعالية في رصد هذا الجانب من اتفاق السلام، حيث لن تكون البعثة مكلفة بالرصد وتقديم توصيات تعالج الاحتياجات والظروف الخاصة لمجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي في إطار العمليات المتعلقة بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية والحصول على الأراضي.

وعلى الرغم من هذه التغييرات، فإن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا يؤكد دعم المجلس الراسخ لعمل البعثة ويشكل اعترافاً بالمساهمات الهامة التي قدمتها البعثة على مدى السنوات الثمانية الماضية. وتكرر مجموعة 1+3 دعمها الثابت لبعثة التحقق والممثل الخاص المعين للأمين العام، السيد ميروسلاف ينتشا. ونثني عليه وعلى فريقه في كولومبيا لعملهم المهم وتقانيهم في دعم تنفيذ اتفاق السلام.

في الختام، تعيد مجموعة 1+3 التأكيد على دعمها الثابت لشعب وحكومة كولومبيا في تنفيذ اتفاق السلام وفي سعيهما لتحقيق سلام دائم.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية): بغية كفالة التجديد السلس لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبالنظر على وجه الخصوص إلى موقف البلد المعني - كولومبيا - صوتت الصين مؤيدة للقرار 2798 (2025)، الذي اتخذ للتو.

ومع ذلك، وبسبب التعنت والمطالب غير المعقولة لعضو دائم، فإن هذا القرار لا يجسد توقعات كولومبيا والأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس. وترى الصين أن هذا الأمر مؤسف للغاية. وأود أنؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، من المهم الحفاظ على إنجازات وزخم عملية السلام في كولومبيا. في الوقت الحاضر، ومع وصول عملية السلام إلى مرحلة حرجية، فإن التشجيع والدعم الخارجيين مهمان بشكل خاص. ولا غنى عن الدور الفريد لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. يجدد القرار الذي تم اتخاذه للتو ولاية البعثة لمدة عام واحد ويجسد مرة أخرى تصميم مجلس الأمن وثقته في دعم عملية السلام في كولومبيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم حكومة كولومبيا وشعبها في تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً والنهوض بالسلام والتنمية وبناء الدولة على الصعيد الوطني، وينبغي أن يدعم البعثة في المساهمة في عملية السلام في كولومبيا.

ثانياً، من المهم دعم ملكية كولومبيا لعملية السلام وصوتها فيها. إن عملية السلام في كولومبيا هي في الأساس عملية يملك الكولومبيون زمامها ويقودونها. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدته على أساس احترام سيادة كولومبيا وملكيتها. ولطالما استجاب المجلس بشكل إيجابي لتطلعات حكومة وشعب كولومبيا، من خلال تكليف البعثة بمساعدة كولومبيا في التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وتم اتخاذ خطوات إيجابية في مسائل مهمة، بما في ذلك النهوض بالعدالة الانتقالية وحماية الأقليات العرقية. ولطالما كانت آراء البلدان المعنية بمثابة مرجع مهم للمجلس في وضع ولايات البعثات. ومع ذلك، فإن تجاهل دولة معينة للتطلعات المشروعة لكولومبيا والنداء الجماعي من الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس أدى في نهاية المطاف إلى فشل القرار في التمسك الكامل بروح الولايات السابقة.

ثالثاً، من المهم التمسك بالإرادة الجماعية للمجلس ووحدته وتضامنه. تستلزم تعددية الأطراف معالجة الشؤون الدولية من خلال التشاور وتقرير مستقبل العالم من خلال التعاون بين جميع الدول.

ولكن منذ فترة من الزمن، يضع بلد معين مصالحه الخاصة أولاً، ويسعى لتحقيق أهدافه الاستراتيجية الخاصة، بينما يتعامل مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على أنها بنود على قائمة اختيارية ينتقي منها ويختار ويوجه أصابع الاتهام وينخرط في الانتقائية. ولن تؤدي هذه الممارسات التبسيطية والفجة وغير المتسمة بالمسؤولية إلا إلى تقويض وحدة مجلس الأمن وسلطته والتأثير على الاستقرار والاستمرارية في عمل الأمم المتحدة ولن تصب في مصلحة أحد. ونحث هذا البلد على وضع مصالحه الأنانية جانبا والوفاء بالالتزام الذي قطعه بصون السلام والأمن الدوليين من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

السيدة لاندي (الدانمرك) (تكلت بالإنكليزية): صوتت الدانمرك مؤيدة لهذا القرار (القرار 2798 (2025))، وذلك تأكيداً على إيماننا بقيمة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وأهميتها. ويتجاوز دور هذه البعثة مجرد التحقق. وتدعم جهود السلام وتشير إلى الدعم الدولي لكولومبيا وتدل على أن شعبها ليس وحيداً في طريقه نحو السلام. وستتمكن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، من خلال التجديد الذي تم اليوم، من مواصلة عملها الهام المتمثل في تقديم التقارير إلى المجلس وضمان الامتثال للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وبناء الثقة بين الطرفين. وتسمح بتوضيح الحالة للعاملين في الميدان، بمن فيهم الممثل الخاص ينتشا الذي نقدم له دعماً الكامل.

بيد أننا نأسف بشدة لعدم تجديد أجزاء هامة من ولايات البعثة. وأصدر الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في الشهر الماضي تحديداً أولى أحكامه التصالحية. وشكل ذلك لحظة محورية طال انتظارها وخطوة تاريخية في السعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح في كولومبيا، وكذلك لكفالة الانتصاف للضحايا. ويؤسفنا أن البعثة لن تتمكن من الرصد والتحقق من تنفيذ الأحكام التصالحية. والوقت غير مناسب الآن ليباعد المجلس عقب هذه الإدانات الأولى. وتعرب الدانمرك عن قلقها إزاء تأثير قرار اليوم في هذه المرحلة الحرجة والحساسة على العدالة الانتقالية وعملية السلام ككل في كولومبيا. وعلى الرغم من القرار الذي اتخذته المجلس اليوم، نحث السلطات في كولومبيا على مواصلة العملية الهامة الرامية إلى ضمان إظهار الحقيقة وتحقيق المصالحة والمساءلة. ونشير إلى الدور الهام الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

وتأسف الدانمرك كذلك لإلغاء التحقق من الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية في ولاية البعثة. ولا تزال مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي تتأثر على نحو غير متناسب بانعدام الأمن في كولومبيا، مع ما يترتب عن ذلك من آثار بعيدة المدى على حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقافة. وتحتاج إلى زيادة الدعم المقدم، بدلاً من صرف انتباه المجتمع الدولي وإلغاء رقيبته.

في الختام، يمثل هذان الجانبان، أي ضمان العدالة الانتقالية وإحراز تقدم في الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، عنصرين أساسيين في عملية السلام في كولومبيا. وهذا لن يتغير. ولكن ما سيتغير هو تحقق الأمم المتحدة من التقدم المحرز وتقديم التقارير إلى المجلس. وإذ نجدد اليوم ولاية البعثة، نأسف بشدة لهذه الحقيقة. ونحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الالتزام بدعم شعب كولومبيا والأمم المتحدة لمواصلة عملها الهام ومساعدتها الحميدة من أجل تحقيق سلام دائم ومستدام.

السيد بونافون (فرنسا) (تكل بالفرنسية): ترحب فرنسا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وتسلط الضوء على عملها الممتاز وإسهامها في تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016. ومن الضروري أن تواصل البعثة أداء دورها في تقديم المشورة والدعم والتحفيز. ومع أن فرنسا تأسف لتقليص نطاق ولاية البعثة، فإنها ترحب بمواصلة الأمم المتحدة عملها بنشاط في دعم عملية السلام في كولومبيا.

ولا تزال فرنسا مصممة على العمل مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها لدعم تنفيذ عنصرَي اتفاق السلام المتعلقين بالجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية، وهما عنصران

أساسيان لعودة السلام الدائم والشامل في كولومبيا. وتعرب فرنسا عن دعمها للممثل الخاص الجديد للأمين العام والبعثة وستواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التقدم الذي أحرزه الشعب الكولومبي نحو السلام.

السيد تشا (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لمدة سنة إضافية (القرار 2798 (2025)). وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يحصل على تأييد بالإجماع لأول مرة في تاريخه، لا يزال يجسد إرادة المجلس الثابتة لدعم تنفيذ اتفاق السلام لعام 2016. ويجب أن نتذكر أن مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابقين وقّعوا على الاتفاق والتزموا بالمشاركة في عملية الاندماج بعد إلقاء أسلحتهم على أمل تنفيذ الاتفاق بأكمله. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية كوريا مجدداً إيمانها بأن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام شرط أساسي لتحقيق السلام الدائم في كولومبيا.

في الختام، يعرب وفد بلدي عن تقديره للمملكة المتحدة على دورها المتميز بصفتها القائمة على الصياغة وأعضاء المجلس الآخرين على جهودهم الجماعية المبذولة للحفاظ على ولاية البعثة طوال عملية التفاوض الصعبة.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة بصفتها القائمة على الصياغة على جهودها في إدارة المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ القرار (القرار 2798 (2025)). وصوتت سلوفينيا مؤيدة للقرار لتمكين البعثة من مواصلة التحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

ولا تزال البعثة، في هذا المنعطف الهام الذي يمر به التنفيذ الكامل للاتفاق، تؤدي دوراً حيوياً في دعم ترجمة التطلعات المرتبطة بعملية السلام إلى نتائج ملموسة. ولا تزال البعثة أيضاً الجهة الأقدر على الإبقاء على اتصال وثيق بالمجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك النساء والأطفال وأفراد مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وتتحمل هذه الجماعات وطأة انعدام الأمن الناجم عن النزاع المسلح الذي طال أمده.

لقد انضم أعضاء المجلس خلال جلسة الإحاطة المعقودة مؤخراً بشأن كولومبيا (انظر S/PV.10010) إلى الأمين العام في الترحيب بإصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أولى الأحكام التصالحية، وهو ما يشكل لحظة محورية في عملية بناء السلام. ويؤسفنا أن التحقق من الامتثال للأحكام ومن تنفيذها لم يكن مدرجاً في ولاية البعثة على الرغم من التأييد الساحق. ونذكر المجلس بأن الاتفاق نفسه، الذي يجسد إرادة الطرفين، توخى هذا التحقق. وما يشعرون بخيبة الأمل أيضاً هو حذف الولاية للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

وبهذا أود أن أختتم. أود أن أؤكد للطرفين، والأهم من ذلك لشعب كولومبيا، دعمنا الثابت في مسارهم نحو السلام الدائم.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): صوتت باكستان مؤيدة لقرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (القرار 2798 (2025)).

لا يزال دعمنا للسلام في كولومبيا وللشعب الكولومبي وللتنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم ثابتاً وحازماً. ونقرّ بالدور الإيجابي لبعثة التحقق في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام حتى الآن ونرى أن استمرار وجود البعثة أمر لا غنى عنه لاستمرار تحقيق النجاح. ويدل اتفاق 2016 على قوة الحوار من أجل المصالحة الداخلية. ونقدّر بعمق ما أبداه طرفا الاتفاق من عزم مستمر ومثابرة ملحوظة للبقاء ملتزمين بأحكامه على الرغم من الانتكاسات والعوامل المختلفة.

ونلاحظ مع الأسف أننا لم نتمكن هذه المرة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة اتخذت قرارات بشأنها في وقت سابق بتأييد المجلس بالإجماع. ومن المخيّب للأمال أن نفقد الوحدة التي شكلت حجر الأساس لمشاركتنا الجماعية في هذا الملف. واتسمت المفاوضات المتعلقة بالنص بصعوبة كبيرة، مع تحية مواقف الغالبية العظمى من أعضاء المجلس وشواغلها جانباً في نهاية المطاف للتمكن من اتخاذ هذا القرار. ومن المؤسف إلغاء أحكام رئيسية، بما في ذلك تلك الأحكام المتعلقة بالرقابة القوية التي تجربها البعثة على عناصر حاسمة في اتفاق السلام، مثل آلية العدالة الانتقالية والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. وبالمثل، حُذفت الإشارات إلى الأثر غير المتناسب للنزاع على مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية. وقد مثّلت اعترافاً مشروعاً ومستحقاً بالذين تحملوا وطأة النزاع الذي استمر لعقود في كولومبيا. ولم تكن عناصر هامة. فالى جانب الجوانب الأمنية، تعتبر هذه العناصر أساسية لتحقيق سلام في البلد يكون شاملاً ودائماً على حد سواء ويسهم في الوقت نفسه في منع نشوب النزاعات مستقبلاً. إن السلام الذي لا يعالج المظالم التاريخية واللامساواة الهيكلية سيكون هشاً. ونخاطر بتقويض أسس اتفاق عام 2016 عند تخفيف حدة صوتنا الجماعي بشأن هذه المسائل الأساسية.

ولا يقلل النص التوافقي بأي حال من الأحوال من التزام باكستان الثابت بالتنفيذ الكامل والتام للاتفاق النهائي لعام 2016. وسنواصل دعم مبادئ الشمول والعدالة والإصلاح الريفي المنصوص عليها في الاتفاق المذكور. إنها الخيارات السيادية التي اتخذتها كولومبيا في سعيها إلى تحقيق السلام، ونعرب عن تضامننا مع أبناء شعب كولومبيا - جميعهم - ولن نتوانى عن دعمهم في رحلتهم التي يخوضونها بشجاعة نحو إحلال سلام مستقر ودائم.

السيدة بالتا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب اليونان باتخاذ هذا القرار (القرار 2798 (2025)) وتشكر القائم على الصياغة على عمله. لقد صوتت اليونان مؤيدة للقرار لأننا نولي أهمية كبيرة لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وتدعم اليونان بالكامل عملية السلام المرتكزة على تنفيذ الاتفاق النهائي لعام 2016 لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ونرحب بمواصلة البعثة دعم التحقق ورصد تنفيذ الاتفاق النهائي، بما في ذلك الفرع 1 المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن دعمنا الثابت للفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي ولعملية العدالة الانتقالية والتزامنا الراسخ بهما ونشجع الحكومة الكولومبية على مواصلة جهودها من أجل تنفيذهما الكامل. وفي هذا الإطار، نرحب بإصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أولى الأحكام التصالحية التاريخية ضد مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع المسلح في كولومبيا.

كما نشدد على قلقنا إزاء تحمل مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وطأة العنف المسلح ونؤكد على ضرورة توفير الحماية الكاملة لها.

ولا تزال اليونان ملتزمة بالعمل عن كثب مع زملائنا أعضاء المجلس بشأن ملف كولومبيا وبدعم كولومبيا في التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد امتنعت روسيا عن التصويت على القرار المتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (القرار 2798 (2025)). وفي الوقت نفسه، نواصل دعمنا الكامل لعمل البعثة وولايتها وفقا لأولويات بوغوتا وقرارات المجلس المتعاقبة. ولكن لا يمكننا التصويت على الحد من العناصر الأساسية في ولاية البعثة، أي المهام المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وبالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وأصبحت أولى تلك المهام جزءاً من ولاية البعثة في عام 2021 وتكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في أعقاب الأحكام الصادرة مؤخراً عن ذلك الجهاز القضائي. ولا ينم حرمان كولومبيا اليوم من دعم المجتمع الدولي للعدالة الانتقالية عن الاستخفاف بالكولومبيين أنفسهم وضحايا النزاعات العديدة وأحيانهم فحسب، بل أيضاً عن عدم الاكتراث بمصير المتهمين والمدانين. وسنواصل إعطاء الأولوية لهذه المسائل خلال مناقشات المجلس الفصلية بشأن الحالة في كولومبيا وتقديم كل الدعم الممكن للجهود الرامية إلى التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي وتقديم الدعم الكامل لعملية السلام في كولومبيا وعمل بعثة التحقق بقيادة ميروسلاف ينتشا.

ويؤيد موقفنا جميع أعضاء المجلس باستثناء عضو واحد. ومن المؤسف مع ذلك أن القائمين على الصياغة المكلفين بالملف في المجلس كانوا مشغولين بإعادة صياغة القرار وتكييفه بما يتناسب مع أهواء وفد واحد. ومن الواضح لنا جميعاً أن التهديد باستخدام حق النقض والحجج الواهية بخصوص الحاجة إلى الإدخار في البعثة - التي تشكل بالمناسبة إحدى أكثر بعثات الأمم المتحدة فعالية من حيث التكلفة - لا يجسدان سوى الخلافات الثنائية بين واشنطن وبوغوتا. وينبغي ألا تكون قرارات المجلس رهينة لهذه المشاعر وألا ينجر القائمون على إعداد قرارات المجلس وراء هذه المشاعر.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة كولومبيا، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لأعضاء المجلس على دعمهم للسلام في كولومبيا وموافقتهم على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لسنة إضافية. ونود أن نشكر بوجه خاص الاتحاد الروسي على عمله القيم بصفته رئيس المجلس لهذا الشهر والذي عقد خلال رئاسته جلستين بشأن الحالة في كولومبيا (انظر S/PV.10010)؛ والمملكة المتحدة على عملها الملزم بصفتها القائمة على الصياغة بشأن هذا الملف؛

وجميع أعضاء المجلس الذين عملوا ببقائه للتوصل إلى صياغة سمحت بتأييد الأغلبية الساحقة للقرار (القرار 2798 (2025)).

مع اقترابنا من الذكرى السنوية التاسعة لتوقيع اتفاق السلام، يكتسي القرار الذي اتخذته المجلس اليوم أهمية عميقة لكولومبيا. وبيعت برسالة تشجيع تدعونا إلى المثابرة على مسار السلام وفي إحداث تحول لمناطقنا وحياة جميع الكولومبيين. وبيعت المجلس من خلال هذا القرار برسالة واضحة تتلج الصدر: يجب الحفاظ على السلام في كولومبيا وتعزيزه. ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على بعض نقاط الالتقاء التي تجسد التزام بلدي ودعم المجلس.

تحافظ كولومبيا على التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام 2016 وتقدر المساعدة التي تقدمها البعثة بخصوص بعض أهم جوانبه. ويشكل تنفيذ ما اتفق عليه التزاما من الدولة يتجاوز التغييرات الحكومية. ويجسد الالتزام بالامتثال للاتفاق تولي الشعب الكولومبي بعمق زمام الأمور فيما يتعلق بالسلام. وشهد على ذلك أعضاء المجلس أثناء زيارتهم لكولومبيا في عام 2024 وأعدت لجنة بناء السلام التأكيد عليه خلال زيارتها مؤخرا إلى البلد. ولعل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا أفضل مثال على العمل الهام الذي تقوم به البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وكذلك على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه المجلس في بناء السلام، بالعمل يدا بيد مع الدول والمجتمعات المحلية. وقد وافق أعضاء المجلس اليوم على تمديد ولاية البعثة وأعربوا عن رغبتهم في الحفاظ على بعض الجوانب، التي طلبت الأطراف المتعاقدة السامية من الأمم المتحدة حمايتها، وصونها.

ويجب أن أشدد الآن أيضا على أن كولومبيا كانت ترغب، على غرار الغالبية العظمى من الأعضاء، في الحفاظ على كل من العدالة الانتقالية والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية ضمن الولاية الموسعة. ويعترف المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بنموذج العدالة الذي يركز على الضحايا. ولا تزال الشعوب الأصلية ومجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي هما القطاعان المتأثران بشكل خاص بالنزاع من بين قطاعات المجتمع الكولومبي. وعلى أي حال، فإننا سنواصل تنفيذه.

ويتطلب الطابع الشامل لاتفاق عام 2016 أن يكون تنفيذه متسقاً ومتوازناً ومنسقاً، حيث أن جميع نقاطه تساهم بشكل مشترك في تحقيق أهداف السلام. وهذا ما نسعى إلى الحفاظ عليه ونواصل الاعتراف به: الطابع التاريخي لاتفاق السلام لعام 2016 ليس لكولومبيا فحسب، ولكن بالنسبة للعالم أيضا.

وبصفتي امرأة من السكان الأصليين وممثلة لحكومة كولومبيا في المجلس، فإنني أعلم أن السلام لا يكون مستداماً إلا عندما يكون شاملاً للجميع. ولهذا السبب، نقدر أيما تقدير العمل الذي تقوم به بعثة التحقق في جميع جوانب الولاية الموكلة إليها على مر السنين. وبالنسبة لكولومبيا، فإن الحصول على دعم الأمين العام ومجلس الأمن له أهمية خاصة. وبينما يتحدث العالم عن الحرب، تختار كولومبيا التحدث بلغة السلام. ولذلك، فإننا نقدر كثيرا تجديد ولاية بعثة التحقق ونثق بأن البعثة ستواصل، تحت القيادة والخبرة المعترف بهما للسيد ميروسلاف ينتشا، العمل عن كثب مع حكومة وشعب كولومبيا في بناء سلام مستقر ودائم لجميع الكولومبيين بنجاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الاتحاد الروسي لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على الدعم الذي قدموه لنا.

لقد كان في الواقع شهرا حافلا بالعمل، شهرا حشدنا فيه جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل مهمة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان يوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من قبل كل وفد ومن جانب ممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني وموظفو خدمات المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ نختم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في تمني التوفيق لوفد سيراليون في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رُفعت الجلسة الساعة 17/05.